

## تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤٣ من قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥). وهو يغطي التطورات الرئيسية التي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور تقرير المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/1031)، بما في ذلك التطورات فيما يتعلق بالأوضاع المحلية والتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ والعملية الانتخابية؛ والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ ولايتها. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الحوار الاستراتيجي بين البعثة والحكومة، والاشتراك في وضع استراتيجية خروج للبعثة.

### ثانيا - التطورات الرئيسية

#### ألف - الحالة السياسية

٢ - استمرت حالة الجمود فيما يتعلق بالانتخابات مع تعمق انعدام الثقة إزاء اقتراح الرئيس جوزيف كابيلا إجراء حوار وطني من أجل معالجة العملية المتعثرة. وظلت الأحزاب السياسية من أعضاء الأغلبية الرئاسية تؤيد عملية الحوار الوطني. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في كينشاسا، فإن المتحدث باسم الحزب اللومبي الموحد، وهو حزب عضو في الأغلبية الرئاسية، أعلن في مؤتمر صحفي أن حزبه يؤيد الحوار الوطني "تأييدا كاملا"، إذ أنه سيساعد على حل المسائل المتصلة بالعملية الانتخابية. وفي ٤ كانون



الثاني/يناير ٢٠١٦، في كينشاسا، خلال مسيرة لإحياء ذكرى الشهداء الذين سقطوا من أجل تحرير جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام هنري موفسا ساكاني، زعيم حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، وهو الحزب السياسي المهيمن في الأغلبية الرئاسية، بدعوة جميع أصحاب المصلحة الوطنيين إلى تأييد الحوار الوطني المقترح من الرئيس كابيلا والمشاركة فيه.

٣ - وواصلت الأحزاب المعارضة الإعراب عن القلق من أن الحوار الوطني يمكن أن تستخدمه الحكومة لإطالة بقاء الرئيس في منصبه إلى ما بعد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ أو أن يفرضي إلى تعديل في الدستور بإلغاء الأجل الأقصى لتولي الرئاسة المحدد بفترتين رئاسيتين. وأعلنت جبهة المواطنة لعام ٢٠١٦، وهي ائتلاف معارض أنشئ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ويضم منظمات من المجتمع المدني وجماعات من المواطنين والأحزاب والتجمعات المعارضة الرئيسية، بما في ذلك مجموعة السبعة (هي مجموعة من سبعة أحزاب سياسية معارضة) وتحالف دينامية المعارضة، أنها سوف ترفض المشاركة في الحوار الوطني، ودعت إلى احترام الدستور، وأعربت عن معارضتها لأي تأخير في الجدول الزمني للانتخابات ولبقاء الرئيس كابيلا في السلطة لفترة ولاية ثالثة. وكما ذكر في تقريره السابق، دعا إيتيان تشيسيكيدى، رئيس حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، إلى تعيين ميسر دولي كشرط لمشاركة حزبه في الحوار. وكرر طلبه في بيان صدر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٤ - وفي ذلك السياق السياسي الذي يتسم بتزايد الاستقطاب، أعلن كل من المعارضة والأغلبية الرئاسية، اللذين يحظى كل منهما بدعم قطاع من المجتمع المدني، عن تنظيم سلسلة من التظاهرات في شباط/فبراير. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلن تحالف دينامية المعارضة عن جدول زمني لتنظيم سلسلة من التظاهرات السلمية في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس لدعم عقد انتخابات شفافة وذات مصداقية، وللاحتجاج على أي تأخير في الجدول الزمني للانتخابات أو أي محاولة لتعديل الدستور.

٥ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أصدر الاتحاد الأفريقي بيانا أعرب فيه عن تأييد رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني - زوما، لمبادرة الرئيس كابيلا الرامية إلى عقد حوار وطني. وأعلن البيان تعيين رئيس وزراء توغو السابق وعضو فريق حكماء الاتحاد الأفريقي، آدم كوجو، لإجراء مشاورات في كينشاسا للشروع في الحوار. وفي بيان مشترك صادر في ١٨ كانون الثاني/يناير ردا على ذلك، أشار كل من مجموعة السبعة المعارضة وتحالف دينامية المعارضة إلى أن بيان الاتحاد الأفريقي لم يعكس الحالة الفعلية على أرض الواقع وأعرب التجمعان عن أسفهما إزاء عدم وجود أي إشارة فيه إلى احترام

الدستور والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم؛ وفي اليوم نفسه أكد حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي على ضرورة إجراء حوار وطني من أجل منع الرئيس كاييلا من الترشح لفترة ولاية ثالثة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أصدرت الحكومة بيانا رحبت فيه بموقف الاتحاد الأفريقي وبعثة السيد كوجو. وفي البيان نفسه، أشار لاميير مندي، وزير الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، إلى "التشجيع والدعم" الذي أبداه كل من الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو والأمم المتحدة من أجل "التشجيع على إجراء حوار وطني" من شأنه تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة.

٦ - وأجرى مبعوث الاتحاد الأفريقي مشاورات أولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. واجتمع المبعوث مع الرئيس كاييلا في ١٩ كانون الثاني/يناير، ثم عقد بعد ذلك مشاورات دامت ثلاثة أيام مع أصحاب المصلحة الوطنيين. وفي حين أن تجمعي مجموعة السبعة ودينامية المعارضة رفضا، إلى جانب جبهة المواطنة لعام ٢٠١٦، دعوات للاجتماع بالمبعوث، قامت إيف بازايا، من حركة تحرير الكونغو، الحزب العضو في تحالف دينامية المعارضة، بالاجتماع به. وورد أنهما أكدت من جديد موقف التجمع المعارض لإجراء الحوار الوطني، مع تسليط الضوء على خطر استخدامه للتحايل على الدستور وإطالة بقاء الرئيس كاييلا في السلطة إلى ما بعد عام ٢٠١٦.

٧ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، اجتمع السيد كوجو، في بروكسل، مع إيتيان تشيسيكيدى، رئيس حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، في محاولة لتشجيعه على الالتزام ببدء الحوار الوطني. وعقب الاجتماع، أصدر السيد تشيسيكيدى بيانا أعلن فيه أن حزبه يتقيد بالدستور وملتزم بإيجاد "بديل ديمقراطي للسلطة في عام ٢٠١٦"، مع رفضه للحوار الذي خطط له الرئيس من طرف واحد. وفي ٦ شباط/فبراير، عاد السيد كوجو إلى كينشاسا لإجراء جولة أخرى من المشاورات مع الحكومة والأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأخرى.

٨ - وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، أصدر الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والأمم المتحدة بيانا مشتركا يحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة في الكونغو على عدم ادخار أي جهد، في إطار دستور البلد، لكفالة نجاح الانتخابات والحفاظ على السلام وتعميق الديمقراطية، بما في ذلك من خلال عملية سياسية. وأشار البيان إلى أن قرار الاتحاد الأفريقي بتعيين آدم كوجو مبعوثا خاصا وأن جهود المبعوث الخاص المبذولة على الأرض تدخل في إطار الصكوك ذات الصلة للاتحاد، بما في ذلك الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. وشدد البيان أيضا على أهمية الحوار الكونغولي،

وحت جميع الجهات الكونغولية السياسية الفاعلة على التعاون الكامل مع مبعوث الاتحاد الأفريقي. وردا على ذلك، أشارت مجموعة السبعة، في بيان صادر في ٢٠ شباط/فبراير، إلى استعدادها للمشاركة في المفاوضات المباشرة بين الأطراف الفاعلة السياسية بدلا من الحوار المقترح من الرئيس كاييلا. كما دعت مجموعة السبعة المنظمات الأربع التي شاركت في التوقيع على البيان إلى بذل كل جهد ممكن للتأكد من احترام الرئيس كاييلا للدستور. علاوة على ذلك، أعربت مجموعة السبعة عن أسفها، وهي ترحب في الوقت نفسه بالإشارة إلى ميثاق الاتحاد الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، لأن البيان لم يشير إلى "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقيود المفروضة على الفرد والحريات العامة" في البلد. وفي ٢١ شباط/فبراير، فإن أوبان ميناكو، الأمين العام للأغلبية الرئاسية ورئيس الجمعية الوطنية، أعرب عن الأسف إزاء رفض المعارضة المشاركة في الحوار الوطني وأشار إلى أن الاقتراح المقدم من مجموعة السبعة (في بيانهما المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير)، بتعيين رئيس مؤقت في حالة تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى ما بعد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، من شأنه أن يشكل انتهاكا للدستور. وفي ٢٢ شباط/فبراير، أشارت تقارير إعلامية إلى أن توسان تشيلومبو، وزير الإعلام السابق والعضو الأقدم في حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، أعرب عن رأي مفاده أن البيان المشترك الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير أشار إلى عقد الانتخابات "في حينها" وعدم التقييد بالأطر الزمنية الدستورية.

٩ - وعلى النحو المرتقب في الجدول الزمني الذي أعلن عنه تحالف دينامية المعارضة لإجراء سلسلة من التظاهرات السلمية (انظر الفقرة ٤ أعلاه)، نظمت المعارضة عصيانا مدنيا باسم "المدينة الميتة" في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، حيث جرى الالتزام به بصفة رئيسية في بوكافو، وغوما، وكينشاسا، وموبا، وأوفيرا، وبدرجة أقل في لوبومباشي وموجي - مايي. وفي كينشاسا، تمركزت الشرطة في تقاطعات الطرق الرئيسية، في حين أغلقت بعض المحال التجارية أبوابها أو فتحتها في وقت متأخر من صباح ذلك اليوم. ولم يبلغ عن وقوع أي حوادث ذات شأن. واتسمت تقييمات النتائج بتباين كبير: فقد وصفت الأغلبية الرئاسية الاحتجاج بأنه فشل "فشلا مدويا"، في حين أعلنت أحزاب المعارضة أنه قد كان ناجحا، وحثت الرئيس كاييلا على استخلاص الاستنتاجات الصحيحة من هذه "التعبئة الواسعة النطاق".

١٠ - وسجلت بعثة منظمة الأمم المتحدة اعتقال أكثر من ٤٥ شخصا في كل من غوما، وكينشاسا، ولوبومباشي، وأوفيرا، لأسباب تتعلق بذلك الاحتجاج. وكان العديد من المعتقلين من الناشطين في المجتمع المدني أو من أعضاء المعارضة، بما في ذلك عضو في البرلمان، هو مارتان فايولو، الذي احتُجز مؤقتا قبل عصيان "المدينة الميتة"

في ١٤ شباط/فبراير. وفي حين أن معظم المعتقلين أطلق سراحهم في وقت لاحق دون تم، بمن فيهم مارتان فايولو، بدأت محاكمة ستة من أعضاء حركة النضال من أجل التغيير أمام محكمة ابتدائية في غوما في ١٨ شباط/فبراير. وفي ٢٤ شباط/فبراير، حُكم على كل منهم بالسجن لمدة سنتين. وفي ٥ آذار/مارس، قضت محكمة استئناف في غوما بتخفيف الحكم إلى السجن لمدة ستة شهور.

١١ - وخلال زيارتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، التقيت بالرئيس كاييلا ورئيس وزرائه ووزير الخارجية، ومع ممثلين عن الأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف الحاكم، والمعارضة، والمجتمع المدني. وشجعتُ جميع الأطراف على مواصلة الحوار والتحلي بضبط النفس في معالجة التحديات المتصلة بالعملية الانتخابية، وذلك بهدف إعلاء المبادئ المكرسة في الدستور.

١٢ - وطوال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة من أجل تشجيع الحوار السياسي بين مختلف الأطراف الفاعلة السياسية وممثلي المجتمع المدني، حيث شجع أصحاب المصلحة على التوصل إلى توافق في الآراء للخروج من المأزق الانتخابي. وحث كذلك جميع الأطراف على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وتجنب العنف.

١٣ - وكثف ممثلي الخاص كذلك من حواراته مع الرئيس كاييلا الذي أشار إلى استعداداه لتعزيز التعاون مع البعثة والعودة إلى المشاركة في المناقشات بشأن الاشتراك في وضع استراتيجية خروج للبعثة. وعُقد اجتماعان بشأن تلك المسألة بين قيادة البعثة ووزير الخارجية ريمون تشيباندا. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أذن الرئيس كاييلا باستئناف التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في العمليات ضد الجماعات المسلحة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، وقعت البعثة والحكومة على ترتيب تقني يحدد طرائق ذلك التعاون، وفي ٢٣ شباط/فبراير أصدرت قيادة القوات المسلحة أمرا تنفيذيا بتنفيذ الترتيب واستئناف عمليات التحديد التي تتلقى الدعم من البعثة.

١٤ - وواصلت الحكومة جهودها من أجل تنفيذ التزاماتها الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقّع الرئيس كاييلا مرسومي عفو رئاسيين، صدر العفو بموجبهما عن تسعة أعضاء في حركة بوندو ديا كونغو السياسية - الدينية يقضون أحكاما بالسجن المؤبد، وكذلك عن جميع السجناء، الأجانب والكونغوليين على السواء، الذين تبلغ أعمارهم ٧٠ عاما أو أكثر إذا لم يكونوا من المسجونين بسبب جرائم عنيفة. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلن وزير العدل أليكسيس تامبوي أن ٢٠٠ ١ من المجرمين المسجونين لارتكاب جرائم بسيطة الذين قضوا على الأقل ربع مدة

العقوبة سيطلق سراحهم، مبينا أن الهدف من ذلك القرار والمراسيم الرئاسية هو التخفيف من توتر الحالة السياسية قبل إجراء الحوار الوطني. وفيما يتعلق باللامركزية، اتخذت الحكومة بعض التدابير من أجل تنفيذ المرسوم الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الذي يحدد مسؤوليات المفوضين الخاصين المعيّنين في تشرين الثاني/نوفمبر لتسوية إدارة المقاطعات الـ ٢١ الجديدة، إلى حين إجراء انتخابات المقاطعات والانتخابات الحكومية. وصدرت التعليمات التنفيذية المصاحبة للمرسوم إلى المفوضين في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأخيراً، في مجال إصلاح قطاع الأمن، جرى استعراض مشروع القانون البرنامجي للقوات المسلحة الذي كان معلقاً منذ عام ٢٠١٣ من قبل لجنة مشتركة بين الوزارات والرئيس كابيلا.

١٥ - وواصلت البعثة دعم تنفيذ الالتزامات الوطنية المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وواصلت البعثة بذل جهودها لزيادة الاتساق في تقديم المساعدة إلى الحكومة من الشركاء الدوليين بشأن إصلاح قطاع الأمن عن طريق آليات التنسيق الدولية. وأحرز بعض التقدم في تعزيز القدرات اللوجستية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تخصيص أموال إضافية للحكومة لدعم وتعزيز عمليات القوات المسلحة.

## باء - التحضير للانتخابات

١٦ - ظلت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تواجه صعوبات في التحضير للانتخابات، مما أسفر عن حالات تأخير مستمرة. ووفقاً لما صرح به رئيس اللجنة كورني نانغا، تمثلت القيود الرئيسية في الحاجة إلى تعديل الإطار التشريعي، والأموال التي لم تقدمها الحكومة بعد، وعدم صدور قرار سياسي بشأن الخيارات المتعلقة بإجراء تنقيح جزئي أو كلي لسجل الناخبين.

١٧ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أشار رئيس اللجنة الانتخابية إلى أن اللجنة تعمل على تنقيح الجدول الزمني للانتخابات وأن الجدول الزمني المتوقع من المحتمل أن يتجاوز الإطار الزمني للانتخابات الرئاسية. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، عقدت مجموعة السبعة مؤتمراً صحفياً أدانت فيه البيان ووصفته بأنه "منحاز للأغلبية الرئاسية ويتعمد انتهاك الدستور". واقترحت المجموعة جدولاً زمنياً لإجراء انتخابات المقاطعات والانتخابات التشريعية والرئاسية في وقت واحد خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ لضمان التقيد بالإطار الزمني المنصوص عليه في الدستور. كما دعت المجموعة الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها عن إزالة العراقيل التي تمنع اللجنة المضي قدماً في تنظيم الانتخابات.

١٨ - وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، أعلن رئيس الوزراء ماتاتا بونيو أن مبلغ ٢٢ مليون دولار قد صُرف للجنة الانتخابية، أعقبه صرف مبلغ آخر قدره ٢٠ مليون دولار في ١٨ شباط/فبراير. وفي ١٠ شباط/فبراير، أعلنت اللجنة إصدار دعوة لتقديم عطاءات لتوفير المعدات والخدمات اللازمة لتحديث سجل الناخبين، ونشر جدول زمني للانتخابات غير المباشرة للحكام ونواب الحكام في المقاطعات الـ ٢١ الجديدة المقرر إجراؤها في ٢٦ آذار/مارس.

١٩ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، في اجتماع مع الشركاء الدوليين، أعلنت اللجنة الانتخابية قرارها القيام بإجراء تنقيح كامل لسجل الناخبين الذي كان متوقعا له أولا أن يستغرق نحو ١٦ شهرا. وأعرب بعض الشركاء عن القلق إزاء الجدول الزمني. وأكد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، إيفاريست بوشاب، أن الحكومة التزمت بدفع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار للجنة الانتخابية من أجل التحضير للانتخابات. وأعرب عدد من الجهات المانحة عن الاستعداد للمساعدة في تنقيح سجل الناخبين شريطة وضع جدول زمني متفق عليه للانتخابات وخطّة لدفع الأموال الحكومية إلى اللجنة الانتخابية.

٢٠ - وكما ذكر في تقرير الأخير (S/2015/1031)، طلبت اللجنة الانتخابية إلى البعثة أن تقدم الدعم اللوجستي من أجل تحديث سجل الناخبين. وبناء على ذلك الطلب، اجتمع ممثلي الخاص مع رئيس اللجنة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ومع نائب رئيس اللجنة الانتخابية، نوربير كاتانتيما، في ٢٦ كانون الثاني/يناير، وذلك لمناقشة الخطط الأولية لتنقيح سجل الناخبين.

٢١ - ولا يزال صندوق التبرعات المشترك المتعدد الشركاء المخصص لمشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممولا بنسبة تبلغ نحو ٦ في المائة فقط من ميزانيته المقدرة بمبلغ ٣,١٢٣ مليون دولار المخصصة لدعم العملية الانتخابية.

## جيم - الحالة الأمنية

٢٢ - ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتدهورت في أجزاء من مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وظلت جماعات تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا واتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الأبرياء وغيرها من جماعات مايي - مايي نشطة في إقليم بيبي ولوبيرو (مقاطعة كيفو الشمالية)، شأنها شأن قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في إقليم إيرومو والمايي - مايي سيمبا في إقليم مامباسا (إيتوري)، مما يشكل تهديدا كبيرا للمدنيين.

٢٣ - وفي كيفو الشمالية، ركزت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها من أجل تهيئة القوى الديمقراطية المتحالفة من خلال عملية سوكونا الأولى. وعلى الرغم من أن تحالف القوى الديمقراطية قد جرى إضعافه، فقد واصل شن الهجمات الوحشية على المدنيين والقوات المسلحة وبعثة الأمم المتحدة. ومنذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نظمت عناصر يشتبه في أنها ترتبط بتحالف القوى الديمقراطية ما لا يقل عن ٢٢ هجوماً، مما تسبب في قتل ٢٦ مدنياً و ١٨ من جنود القوات المسلحة. ووقع حادث خطير قامت به عناصر يشتبه في انتمائها للجبهة الديمقراطية المتحالفة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عندما قُتل خمسة مدنيين في فيمبا، شرق مافيفي، مع وقوع هجوم آخر ففي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في نيباليكي، شرق بيني، مما أدى إلى مقتل خمسة مدنيين آخرين. وفي اليوم نفسه، قام عناصر يشتبه في انتمائهم للجبهة الديمقراطية المتحالفة بنصب كمين لجنود القوات المسلحة بمحاذاة طريق كامانغو - مباو، مما أسفر عن مقتل جنديين وإصابة ثلاثة آخرين. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، تعرض موقع تابع للقوات المسلحة في أويرا، إلى الجنوب من إرينغيتي، لهجوم من عناصر يشتبه في أنها تنتمي لتحالف القوى الديمقراطية، قتل فيه ستة من الجنود، مما دفع القوات المسلحة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لزيادة عدد الدوريات في المنطقة.

٢٤ - ودعمت البعثة عمليات القوات المسلحة باستهداف مواقع القوى الديمقراطية المتحالفة بالطائرات العمودية الهجومية والمدافع عدة مرات، مما أدى إلى وقوع عدد لم يحدد بعد من الخسائر البشرية في صفوف القوى الديمقراطية المتحالفة. وجرى تحديد أهداف بعينها عن طريق أنظمة المراقبة الجوية غير المأهولة وبالتنسيق مع القوات المسلحة. وقامت عناصر يشتبه في انتمائها إلى الجبهة الديمقراطية المتحالفة وعناصر مسلحة أخرى تابعة لتلك الجماعة بإطلاق النار على الطائرات العمودية للبعثة في إقليم بيني في البعثة في يومي ١١ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن الطائرات العمودية أصيبت بالنيران في الحادثين، لم يبلغ عن وقوع أي أضرار أو إصابات.

٢٥ - واستمرت عملية سوكونا الثانية التي تشنها القوات المسلحة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية دون دعم من بعثة الأمم المتحدة. وفي كيفو الشمالية، تواصلت العمليات في منطقتي نيانزال وتونغو، في إقليم روتشورو، مع شن عمليات جديدة أيضاً في إقليمي جنوب لوبورو وشرق واليكالي. وزاد شن العمليات الجديدة من حدة التوتر بين قوميي الهوتو والناندي التي تغذيها سلسلة من الهجمات التي يشنها التحالف المنشأ حديثاً بين جماعات مايي - مايي المحلية الذي يعتقد أنه يدعم قومية الناندي، على مواقع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بوليوزا ولوسامامبو وفي المناطق

المحيطة بهما. ووقعت أيضا هجمات مضادة شنتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في محاولة لاستعادة الأرض التي استولت عليها القوات المسلحة وتحالفات قوات مايي - مايي. وفي ٣٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، هاجمت عناصر يشتهب في أنها تنتمي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا قرى بوكومبيروا وبوياموشا وتوسالا، غرب بوليوزا، وقامت بنهب وحرقت عدد كبير من المنازل، مما أدى إلى موجة من أعمال القتل الانتقامية على كلا الجانبين، والاحتطاف، والتشريد الجماعي للسكان المدنيين وإحراق مئات المنازل. وأسفر العنف عن تشريد حوالي ٧٥ ٠٠٠ شخص منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ووقع أخطر حادث في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عندما قامت عناصر يشتهب في انتمائها للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بهجوم على قرية ميريكبي، في إقليم لوبيرو، مما أسفر عن مقتل ١٦ مدنيا من قومية الناندي. وفي أعقاب الهجوم، اشتدت حدة التوتر بين قوميتي الهوتو والناندي في القرية وما حولها. وقامت سلطات كيفو الشمالية بنشر أعداد إضافية من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية وجنود القوات المسلحة في منطقتي بوليوزا ولوزامابو، في محاولة لتيسير عودة بعض المدنيين الذين فروا من العنف.

٢٦ - وفي كيفو الجنوبية، استمرت العمليات المنفذة في إطار عملية سوكولا الثانية في أقاليم كاباري وكاليهي وموينغا وشابوندا، على الرغم من ورود تقارير تفيد بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد عادت إلى أجزاء من إقليم موينغا، ولا سيما في المناطق التي انسحبت منها القوات المسلحة. وواصلت القوات المسلحة عملياتها ضد فصائل مايي - مايي رايا - موتومبوكي في إقليم موينغا وشابوندا، وضد فصائل مايي - مايي ياكوتومبا في إقليم فيزي، مما أدى إلى استسلام ٣٣٢ عنصرا من عناصر مايي - مايي رايا موتومبوكي ومايي - مايي ياكوتومبا. وتلقت البعثة تقارير غير مؤكدة عن تسلل عناصر مسلحة من بوروندي ورواندا، بصفة رئيسية في إقليم أوفيرا. وواصلت القوات المسلحة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة الاضطلاع بدوريات في منطقة الحدود بين كيفو الجنوبية وبوروندي.

٢٧ - وفي مقاطعة إيتوري، تواصلت العمليات العسكرية ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مع العملية المشتركة بين القوات المسلحة والبعثة والمسماة "التمشيط النظيف" بهدف تفكيك معسكرات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في المناطق الواقعة شمال غرب أفييا. ونُقلت كتيبة من القوات المسلحة إلى المنطقة من كيسانغاني لتعزيز مواقعها. غير أن العناصر التي يشتهب في انتمائها إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للمدنيين، عن طريق القيام بغارات نهب عنيفة وعمليات اختطاف في جنوب إقليم إيرومو. وفي إقليم مامباسا، واصلت جماعات مايي - مايي الاعتداء على المدنيين ونهب

ممتلكاتهم، خاصة حول مواقع التعدين والأسواق، مما أسفر عن مقتل ١٧ مدنيا، وإصابة ٨ آخرين بجراح، واغتصاب امرأة واحدة في الفترة بين ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات بين قوميبي بيلا وناندي ظلت متوترة عقب اختطاف واغتيال زعيم تقليدي لقومية بيلا من قبل مهاجمين يشتبه في أنهم من قومية ناندي في ١٣ كانون الثاني/يناير. وفي كانون الثاني/يناير، بدأت بعثة الأمم المتحدة والسلطات الإقليمية برنامجا للحوار المجتمعي من أجل منع تصعيد التوترات الإثنية في إقليمي إيرومو ومامباسا.

٢٨ - وظهر التوتر والعنف من جديد بين طائفتي الهيمبا والليندو من جراء مسائل متصلة بالوصول إلى الأراضي وسرقة الماشية في إقليم إيرومو، مما أسفر عن مقتل أربعة أفراد من طائفة الليندو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في منطقة ليغابو، وفرد آخر في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في تشابو. وبالإضافة إلى جهود التوعية التي تقوم بها سلطات المقاطعات، تعاملت البعثة مع ممثلي الطائفتين في لوغابو من أجل الدعوة إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية.

٢٩ - وظل عدد يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ من عناصر جيش الرب للمقاومة المنتمين أساسا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في شرق هذا البلد نتيجة للضغط الذي تمارسه فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وواصلوا الاعتداء على المدنيين، بما في ذلك بنصب الكمائن والقيام بعمليات النهب والاختطاف في إقليمي أنغو وبوندو في مقاطعة أويلي السفلى. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اختطف جيش الرب للمقاومة أيضا ٢٤ شخصا لاستخدامهم في الغالب كحمالين؛ وفي وقت لاحق تمكن خمسة عشر من المختطفين من الفرار. وتواصلت في مقاطعتي أويلي السفلى وأويلي العليا أعمال لصووية تقوم بها عناصر مسلحة مجهولة الهوية يعتقد أنها عناصر كونغولية تستخدم أساليب جيش الرب للمقاومة، وأعمال الصيد غير المشروع التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة. ودعمت البعثة العمليات التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد العناصر المتبقية من جيش الرب للمقاومة، وذلك بوسائل منها إنشاء ثلاث قواعد عمليات متنقلة في بانغادي، ودورو، وفارادجي في أويلي العليا، في الفترة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وبالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، ركزت العمليات على جمع المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بمواقع جيش الرب للمقاومة.

٣٠ - وفي مقاطعة تنجانيقا، في كيفو الجنوبية، شنت عناصر من مايي - مايي مرتبطة بجماعة ياكوتومبا هجمات متكررة على قاعدة بحرية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية الواقعة بالقرب من كاييميا على سواحل بحيرة تنجانيقا. وعلى الرغم من أنها لم تسيطر على تلك القاعدة، فإن وجودها ما زال يشكل خطراً يهدد السكان المحليين. وظلت جماعة مايي - مايي كاتا - كاتانغا أيضاً تشكل خطراً على السكان المدنيين في إقليم مانونو وموبا، ولا سيما في المناطق التي ليس فيها سوى وجود محدود للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

### حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة

٣١ - واصلت البعثة تركيز جهودها على حماية المدنيين، بوسائل منها تحييد الجماعات المسلحة في المناطق التي تثير القلق. وواصلت البعثة أيضاً الاضطلاع ببعض الأنشطة العسكرية مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بتركيز خاص على العمليات الموجهة ضد تحالف القوى الديمقراطية في منطقة بيني وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري في مقاطعة إيتوري. وأوفدت البعثة أربع بعثات تقييم مشتركة وبعثتين لفريق الحماية المشترك إلى تينك المنطقتين بهدف تحديث الخطط وتعزيز حماية المدنيين المعرضين للخطر. وأجرت القوة التابعة للبعثة دوريات نهارية وليلية، وعمليات نشر متنقلة وتدريبات على عمليات النشر الجوي السريعة للكثائب القابلة للنشر السريع.

٣٢ - وفي إقليم بيني، أعاد لواء التدخل التابع لقوة البعثة نشر قاعدة عمليات سرية واحدة من أجل تعزيز الأمن في بلدة إريجينتي عقب هجمات شنها تحالف القوى الديمقراطية في وقت سابق. وواصلت شرطة البعثة تنفيذ استراتيجيتها المشتركة مع الشرطة الوطنية من أجل تعزيز الأمن في بلدة بيني. وقد أسهمت الدوريات المشتركة وتدريب أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية في تحقيق الاستقرار في بلدة بيني وفي منع أعمال القتل والنهب والهجمات المحددة الأهداف.

٣٣ - وفي أعقاب الهجوم المشتبه في أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا شنته على قرية ميريكفي في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في إقليم لوبورو حيث أدت الاشتباكات بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات مايي - مايي إلى تفاقم التوترات العرقية، أسرعت البعثة بتعزيز قاعدة عمليات سرية ميريكفي ونشر موظفين مدنيين من أجل تعزيز استجابتها في مجال توفير الحماية. وبعد أنشطة للدعوة قامت بها البعثة، أعادت السلطات الوطنية نشر ٤٥ فرداً من الشرطة الوطنية وعززت وجود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة. ودعمت البعثة أيضاً الشرطة في تأمين المخيمات المحاورة للمشردين داخلياً واللاجئين. وجرى تلافي تهديدات متصلة بهجمات انتقامية على مخيم لمشردين داخلياً

من طائفة الهوتو يقع بالقرب من قاعدة عمليات سرية ميريكوي من خلال الجهود المشتركة للسلطات الكونغولية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والبعثة.

٣٤ - واتخذت السلطات الوطنية والإقليمية والتقليدية في ميريكوي مبادرات بدعم من البعثة من أجل التشجيع على الحوار والمصالحة في جنوب إقليم لوبيرو. وفي إقليم روتشورو، سرت البعثة الحوار فيما بين الطوائف العرقية ودعمت إنشاء لجنة تقليدية معنية بالسلام لتحسين العلاقات بين الطوائف. وفي كينشاسا، اجتمعت البعثة مع ممثلي الهوتو والناندي في البرلمان من أجل الدعوة إلى العمل السياسي لمنع وقوع مزيد من أعمال العنف وإيجاد حلول جديدة ترمي إلى توحيد الجماعات المسلحة في لوبيرو والمناطق المحيطة بها.

٣٥ - وأطلق نظام شبكة الإنذار المحلية ١٩٠ إنذارا مبكرا في المتوسط شهريا. ولقي تسعون في المائة من هذه الإنذارات استجابة؛ ولم يستجب للعشرة في المائة المتبقية بسبب النقص في عدد أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الكونغولية المنتشرين، والافتقار إلى الوسائل اللوجستية المتاحة لقوات الأمن الكونغولية، وعدم كفاية التنسيق بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفرار المشتبه فيهم قبل وصول أفرقة الاستجابة.

٣٦ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دعم الجهود التي تقوم بها البعثة لحماية المدنيين، فدمرت ٧٥ قطعة من مخلفات الحرب من المتفجرات، و ٢١٤ سلاحا، و ١٥٣٧ ذخيرة، و ٢٣٣ ١٧٠ قطعة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة لفائدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيظل توافر قدرة كافية على إدارة أخطار المتفجرات مسألة مهمة.

## دال - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٣٧ - أحرز مزيد من التقدم في تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على الرغم من أن الحكومة لم تخصص تمويلا إضافيا للبرنامج منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. فقد سرحت الوحدة المعنية بتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ٥٧٥ مقاتلا خلال الفترة قيد الاستعراض، ليصل مجموع عدد المقاتلين السابقين المسرحين إلى ٣٣٠ ٥ من منذ بدء البرنامج في أيار/مايو ٢٠١٥. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استأنفت البعثة توفير الغذاء والمواد غير الغذائية للمرحلة

الثانية من البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي كانت قد علقته منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٨ - واندلعت اشتباكات في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ بين المقاتلين السابقين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مخيم كيتونا الذي تديره الحكومة، وذلك بسبب ادعاءات تتعلق بمقتل أحد المقاتلين السابقين. ويقال إن هذا الحادث أدى إلى مقتل سبعة أشخاص على أقل تقدير. وتعرض أيضا لأضرار بليغة مركز إعادة الإلحاق الذي مولته البعثة.

٣٩ - وتواصل بناء مركزين خاصين بالإعداد لإعادة الإدماج في كامينا وكيتونا، بتمويل من البعثة، وأُنجزت أعمال البناء في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في كيتونا. واستفاد حوالي ٢ ٦٦٠ فردا في كامينا و ١ ٥٤٦ فردا في كيتونا من بين المقاتلين السابقين من دورات تدريبية من المتوقع أن تنتهي في ٣١ آذار/مارس. وبدأ في العمل الصندوق الاستثماري للبنك الدولي المنشأ لدعم مرحلة إعادة الإدماج وبلغت التبرعات ٢٦ مليون دولار. وفي نفس الوقت، وردت تقارير عن تجنيد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٠١ من المقاتلين السابقين من مخيم كيتونا و ٢٨٠ آخرين من مخيم كامينا في صفوفها.

٤٠ - وواصلت البعثة توفير ما يلزم من أغذية وأدوية ووقود لدعم ١ ٣٤٨ من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليهم في مخيمات العبور في كانيابايونغا (كيفو الشمالية) ووالونغو (كيفو الجنوبية)، وكذلك في المخيم الذي تديره الحكومة في كيسانغاني (تشوبو).

## هاء - توطيد سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار

٤١ - شرعت الحكومة، من خلال برنامجها لتحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع، بدعم من البعثة، في إعداد مبادرات جديدة لتحقيق الاستقرار من المقرر تمويلها في عام ٢٠١٦ من الصندوق الاستثماري لتنسيق جهود تحقيق الاستقرار المنشأ حديثا من خلال التزامات بالتمويل قدمها كل من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتهدف هذه المبادرات إلى تنفيذ استراتيجيات وخطط إقليمية لتحقيق الاستقرار، مع التركيز على تحسين الحوار المجتمعي مع ممثلي الدولة، وتعزيز الأمن وسلطة الدولة، وتوفير أنشطة الإنعاش الاقتصادي للفئات الضعيفة، ومعالجة المظالم الأخرى المرتبطة بالنزاع.

## واو - حالة حقوق الإنسان

٤٢ - ظلت حالة حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق بالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد كشفت البعثة عن اتجاه يتسم بتزايد تضييق حيز العمل السياسي مع زيادة انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. وواصلت البعثة توثيق الانتهاكات، بما في ذلك أعمال الاعتقال التعسفي لناشطين من المجتمع المدني وعاملين في وسائل الإعلام وأعضاء بارزين في أحزاب المعارضة ومضايقتهم، فضلا عن تعطيل بعض الاجتماعات والمظاهرات التي تنظمها المعارضة أو رفض المسؤولين الحكوميين الترخيص لهذه الأنشطة. وقد ارتكب معظم هذه الانتهاكات دون أن تجري السلطات الوطنية أي تحقيقات أو تتخذ أي تدابير تصحيحية أخرى. ويقال إن الشرطة الوطنية والوكالة الوطنية للاستخبارات هما المسؤولان عن ارتكاب معظم الانتهاكات المبلغ عنها. فمنذ صدور تقريره السابق، تعرضت سبع مظاهرات على الأقل قررت أحزاب المعارضة و/أو منظمات المجتمع المدني تنظيمها أو نظمتها، إما للقمع أو التفريق بعنف من جانب قوات الأمن أو للحظر من قبل السلطات المحلية. ونُظمت تسع مظاهرات على الأقل، خمس منها نظمتها الأغلبية الرئاسية، خلال الفترة نفسها دون أي تدخل من السلطات.

٤٣ - وواصلت الجماعات المسلحة، بما في ذلك تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وجيش الرب للمقاومة، وجماعة مايي - مايي، ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكب مقاتلو تحالف القوى الديمقراطية ٢٩ انتهاكا على الأقل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويُزعم أن مقاتلي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مسؤولون عن ٥٢ من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا مسؤولة عن ٢٥ انتهاكا، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو وجماعة مايي - مايي نياتورا مسؤولتان عن ١١ انتهاكا و ١٠ انتهاكات، على التوالي. وفي الفترة من ٥ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أوفدت البعثة فريق تحقق مشترك إلى مناطق كاينا وكيرومبا وليوفو وميريكي في كيفو الشمالية للتحقيق في ادعاءات متعلقة بارتكاب بعض هذه الجماعات جرائم خطيرة. وأجرى الفريق مقابلات مع أكثر من ١٢٠ مصدرا وأكد ما مجموعه ١٦٢ من انتهاكا من انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة على يد بعض هذه الجماعات المسلحة في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويزعم أن هذه الانتهاكات ارتكبت في سياق هجمات تستهدف فئات عرقية معينة شنت للسيطرة على الأراضي.

٤٤ - وواصلت البعثة، عن طريق خلايا دعم الادعاء التابعة لها، تقديم الدعم التقني إلى سلطات القضاء العسكري بإجراء التحقيقات وعقد جلسات محاكم متنقلة في عدد من المواقع في مقاطعات إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وتنجانيقا، للمحاكمة على ارتكاب مجموعة من الجرائم من بينها القتل والاعتصاب وتجنيد الجنود الأطفال. وقدمت البعثة أيضا الدعم لسلطات القضاء المدني في التحقيق في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في المقاطعات الشرقية ومحكمة مرتكبيها. وعن طريق وحدة الدعم المعنية بالجرائم الخطيرة التابعة لشرطة الأمم المتحدة، عززت البعثة قدرات الشرطة الوطنية على التحقيق في تمويل الجماعات المسلحة، وضلوعها في الاتجار بالموارد الطبيعية. ودربت البعثة أيضا موظفين مدنيين وأفراد شرطة وأفراد عسكريين كونغوليين يعملون في السجون في بونيا (إيتوري) وأوفيرا (كيفو الجنوبية) في مجال إدارة أمن السجون وحوادثها.

٤٥ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أصدر الرئيس كابيلا القانون المنفذ لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

### العنف الجنسي

٤٦ - جرى الإبلاغ عن تعرض ستين شخصا للعنف الجنسي المتصل بالتراعات، منهم ثمانين فتيات وصبي واحد. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن ٨٣,٣ في المائة من تلك الانتهاكات وتعود المسؤولية عن ١٦,٦ في المائة منها إلى جهات حكومية. وواصلت البعثة التحقيق في ادعاءات اغتصاب ما لا يقل عن ٢٠ امرأة في إقليم واليكالي في الفترة من ٥ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي المناطق المعرضة للخطر في كيفو الشمالية، أجرت البعثة دوريات بهدف تعزيز حماية المرأة. وواصل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع إلى جانب البعثة تقديم الدعم للحكومة في إعداد مشروع قانون بشأن حماية الضحايا والشهود.

### حماية الطفل

٤٧ - وثقت البعثة ٢٤٢ حالة انتهاك خطير لحقوق الأطفال، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حينما وثقت ١٩٩ حالة من تلك الحالات. وقد انفصل ما مجموعه ١٧٤ طفلا (١٥٦ فتى و ١٨ فتاة) عن الجماعات المسلحة أو فروا منها خلال الفترة قيد الاستعراض، الأمر الذي يشير إلى حدوث زيادة في عدد الأطفال المفرج عنهم من قبل الجماعات المسلحة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت الجماعات المسلحة الرئيسية التي تجنّد الأطفال هي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٤٩)،

وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٢٩)، وقوات ماي ماي نيأتورا (١٩)، وقوات ماي - ماي رايا موتومبوكي (١٧)، وتحالف ندوما للدفاع عن الكونغو/فصيل شيكا (١٣). وكان خمسة عشر فتى كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة محتجزين لدى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣) والشرطة الوطنية (٢) في إيتوري وكيفو الشمالية، ما زال خمسة منهم رهن الاحتجاز.

٤٨ - وبدعم من البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، قامت القيادة العامة للمدارس العسكرية بفحص مجندين جدد في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعثرت بينهم على ٨٤ طفلاً. وفي وقت لاحق، تم فصل الأطفال عن القوات المسلحة. وفي كانون الثاني/يناير، طلبت القيادة العامة إلى هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة تطبيق جزاءات ضد أعضاء فريق التحنيد.

## زاي - الحالة الإنسانية

٤٩ - كما شاهدت خلال زيارتي إلى الجزء الشرقي من البلاد يوم ٢٣ شباط/فبراير، ظلت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل مصدراً للقلق الشديد، وذلك نتيجة لأنشطة الجماعات المسلحة والعنف الطائفي واستمرار عمليات التزوح وتدفق اللاجئين. كما أدت العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة إلى تشريد السكان في بعض المناطق.

٥٠ - واستمر تعطل وصول المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن. واضطر عدد متزايد من الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى وقف برامجها بسبب الأخطار الأمنية في إقليم إرومو (إيتوري) وإقليمي بيني ولوييرو (شمال كيفو) وإقليم شابوندا (جنوب كيفو)، الأمر الذي أضر بالآلاف من الناس المحتاجين إلى المساعدة.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ١,٥ مليون نازح ونحو ١٦٩ ٠٠٠ لاجئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بين هؤلاء اللاجئين، أتى أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من جمهورية أفريقيا الوسطى وحوالي ٣٠ ٠٠٠ من رواندا ونحو ٢٣ ٠٠٠ من بوروندي. وساهم تفكيك مواقع النازحين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل الحكومة، دون التشاور بالقدر الكافي مع أوساط المساعدة الإنسانية، في تشريد المزيد من بعض أشد فئات السكان ضعفاً، وبخاصة النساء والأطفال. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أدى قرار الحكومة القاضي بإغلاق المخيم الموجود في موكوتو، في إقليم ماسيسي بشمال كيفو، إلى نزوح ٤ ٢٥٠ شخصاً من جديد. وشجعت أوساط المساعدة الإنسانية الحكومة على احترام التزاماتها الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بإغلاق مواقع النازحين.

٥٢ - وخصصت لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ ميزانية قدرها ٦٩٠ مليون دولار، وتلبي احتياجات ٦ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٠٠.٠٠٠ شخص بالمقارنة مع عام ٢٠١٥.

## حاء - الحالة الاقتصادية

٥٣ - على الرغم من استمرار الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي حيث سُجل معدل تضخم سنوي يبلغ نحو ٠,٨ في المائة، أُعلن عن عجز في الميزانية يقدر بمبلغ ١,٣ بليون دولار لعام ٢٠١٦ خلال اجتماع عقده مجلس الوزراء يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وعزت بعض التقارير العجز المعلن عنه إلى استمرار انخفاض أسعار سلع التصدير الأساسية. وسعيًا لتحقيق استقرار الاقتصاد وتنشيطه، اعتمد مجلس الوزراء مجموعة من التدابير في ٢٦ كانون الثاني/يناير بهدف تشجيع المزيد من الشفافية في الصناعات الاستخراجية؛ وتبسيط إدارة الشركات المملوكة للدولة؛ واجتذاب الاستثمارات الأجنبية من خلال الترويج لمناخ أفضل للأعمال التجارية؛ وتشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام.

## طاء - التطورات الإقليمية

٥٤ - لم يُحرز أي تقدم يذكر في تنفيذ إعلانات نيروبي الصادرة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بما في ذلك فيما يتصل بإعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة إلى الوطن على الرغم من مبادرات فرقة العمل التي أنشأها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن إعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة إلى الوطن.

٥٥ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اجتمع أعضاء لجنة الدعم الفني التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون في نيروبي لاستعراض التطورات الحاصلة في المنطقة والتقدم المحرز في تنفيذ الإطار. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، اجتمعت في أديس أبابا آلية الرقابة الإقليمية التابعة للإطار على المستوى الوزاري، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ولقد قدمت معلومات مفصلة بشأن أهداف ونتائج تلك الاجتماعات في تقرير الصادر في ٩ آذار/مارس ٢٠١٦ بشأن تنفيذ الإطار (S/2016/232).

٥٦ - وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦، كتب الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، إينياس غاتا مافيتا و لوفوتا، إلى مجلس الأمن يعبر عن مخاوفه من تسلل اللاجئين المحتدّين والمدربّين والمسلحين من رواندا وبوروندي عن طريق جنوب كيفو، ودعا إلى احترام الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون (S/2016/140). وقد أنكر مسؤولون كبار في حكومة رواندا في مناسبات عدة أي تورط لرواندا في مثل هذه الأنشطة.

٥٧ - وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، حضرت المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي استضافته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا لتشجيع الاستثمارات في منطقة البحيرات العظمى، كوسيلة لكفالة إحلال سلام وأمن دائمين.

### ثالثاً - نشر قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ ولايتها

٥٨ - في القرار ٢٢١١ (٢٠١٥)، أيد مجلس الأمن اقتراحي السابق الداعي إلى تخفيض القوام المأذون به للبعثة بمقدار ٢٠٠٠ جندي، وهي العملية التي اكتملت.

٥٩ - وكما ورد في تقريرني عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (A/70/357-S/2015/682)، أصدرت تعليماتي إلى البعثات بإبلاغ المقر بأي حالة رفض لاتباع أوامر قائد القوة أو مفوض الشرطة، سواء لأسباب تتعلق بمحاذير وطنية جديدة أو لأسباب أخرى. وسوف تبلغ الأمانة العامة الدولة العضو المعنية على الفور، كما ستبلغ بشكل منتظم مجلس الأمن، وإذا لم تُلح تدابير تصحيحية وشيكة، ستقوم الأمانة العامة بإعادة الوحدة المعنية إلى وطنها.

#### إحداث تحوُّل في القوة

٦٠ - ظلت مسألة إحداث تحوُّل في قوة البعثة هدفاً هاماً. وسيمضي ذلك قدماً بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون على صعيد العمل بين الإطار وألوية التدخل التابعة للقوة، فيما يستمر بذل الجهود لضمان حسن الأداء.

٦١ - وستساعد تنمية القدرات على توفير المعدات والتدريب والموارد المناسبة لكي تؤدي قوة البعثة عملها على النحو الأمثل. وفي هذا السياق، يجري نشر أولى الكتائب القادرة على الانتشار السريع وقد تم نشر أول سرية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦. وأحرز بعض التقدم أيضاً في إعادة نشر أفراد القوة، الأمر الذي سيساعد على وضع القوات وأعتدتها في الأماكن الصحيحة في الوقت المناسب لمواجهة التهديدات الحالية والمقبلة، فضلاً عن التقليل من أوجه عدم الكفاءة إلى أدنى حد. وقد أُغلقت ثلاث قواعد في شمال كيفو وإيتوري وفتحت قاعدة واحدة في موقع آخر في شمال كيفو خلال تلك الفترة لتركيز قوات البعثة على النحو الأمثل لمواجهة التهديدات السائدة التي تشكلها الجماعات المسلحة. ومن بين المجالات الأخرى لهذه الاستراتيجية تعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث القيادة والسيطرة والتخطيط والخدمات اللوجستية وإدارة

العمليات، مع إدماج وظائف مساعدة أكثر تعقيداً كالاختبارات والطيران، وذلك بهدف المساعدة في دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على تحمل مسؤوليات أمنية إضافية تدريجياً مع انسحاب قوة البعثة. وسيكون ذلك الدعم بناء على طلب رسمي من الحكومة ومصمماً خصيصاً لكل عملية.

### الاستعراض المتعدد المراحل

٦٢ - بدأ استعراض متعدد المراحل شامل وتعاوني للبعثة في شباط/فبراير ٢٠١٦ بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق والكفاءة في إنجاز ولايتها واستخدام الموارد. وقد زار فريق يضم ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مقر البعثة خلال الفترة من ٣ إلى ٩ شباط/فبراير لمناقشة الأولويات الاستراتيجية والنهج العام لتنفيذ الولاية الذي سيتجسّد في مفهوم البعثة المنقح الذي سيوضع في صيغته النهائية بعد اعتماد الولاية في شهر آذار/مارس، وهو ما سيُسترشد به عند التخطيط على مستوى العناصر وعند استعراض هيكل البعثة وملاك موظفيها. وبالإضافة إلى تلك المشاورات، تم الاتفاق على إعطاء الأولوية لدور البعثة السياسي المتمثل في تسهيل الحوار بين الجهات الوطنية ذات المصلحة في إطار الدستور الكونغولي، والمساعدة على تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحلول المستدامة لمعظم التحديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب معالجة الأبعاد السياسية للصراع وإيجاد تسوية سياسية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. وأكدت المحادثات التي جرت مع البعثة بشأن حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة ضرورة التعامل مع هذين الأمرين كأولوية على نطاق البعثة، مع زيادة التركيز بوجه خاص على المبادرات غير العسكرية، بما في ذلك الدعوة السياسية القوية والإبلاغ المتسم بالمصداقية وإقامة علاقات وطيدة مع السكان المحليين. وقد شرعت البعثة في وضع استراتيجيات مصممة لأهداف محددة، تشمل مبادرات عسكرية وغير عسكرية، وذلك سعياً للتصدي للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة.

### التحضير للانتخابات

٦٣ - قطعت التحضيرات التي تقوم بها البعثة للعملية الانتخابية خطوات إلى الأمام، بفضل وضع خطة البعثة المشتركة لأمن الانتخابات على أساس السيناريوهات المحتملة. وتتضمن تلك الخطة خططاً أمنية مخصصة لـ ١٨ منطقة وتعزيز آليات وقدرات الإنذار المبكر بهدف التوعية بالأوضاع السائدة في الأجزاء الغربية والوسطى من البلاد، مع التركيز على العمل الوقائي بالنظر لحدودية انتشار أفراد البعثة في تلك المناطق. وسيستتبع ذلك تعزيز جهود

الردع والدعوة، ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وتدريب الشرطة الوطنية للتخفيف من حدة أعمال العنف الممكنة المرتبطة بالانتخابات. وستواصل البعثة إخضاع هذه الخطة للاستعراض مع سير العملية الانتخابية. وتقوم البعثة أيضاً بزيادة قدرتها الداخلية على إدارة الأزمات في كينشاسا. وبالإضافة إلى ذلك، سينتهي نشر وحدة شرطة مشكلة إضافية في العاصمة بحلول نهاية آذار/مارس، في حين يجري وضع خطط لتعزيز القدرة على التنقل والرد بفضل إعادة نشر الطائرات وناقلات الأفراد المصفحة. وسيظل تركيز قوة البعثة منصباً على العمليات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مع أن خطط الطوارئ تنوحي إنشاء قدرة على الرد السريع. وقد خلُصت عملية الاستعراض التي أجرتها البعثة لهيكلها، ولا سيما في ما يتعلق بعنصر الشرطة، نظراً لاحتمال ازدياد مصاعب حفظ القانون والنظام خلال الأشهر المقبلة، خلُصت إلى أن قوام قوات الشرطة التابعة لها حالياً كاف إذا أخذت بعين الاعتبار إمكانية وضع ترتيبات للتعاون بين البعثات، ولا سيما وحدات الشرطة المشكلة، في حالة انتشار العنف على نطاق واسع في المناطق الواقعة خارج منطقة انتشار البعثة.

#### رابعاً - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٦٤ - قررت البعثة أن دعمها للعمليات التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة، بما في ذلك العمليات التي تقودها القوات المسلحة ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في منطقة الشمال الكبير في شمال كيفو، لم يؤد إلى حدوث أي زيادة ملحوظة في الأخطار التي تهدد موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك ٦٠ حادثة مبلّغ عنها طالت موظفي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت ثلاثون من تلك الحوادث مرتبطة بالأمن، وثمان وعشرون حادثة ذات صلة بالسلامة، وحادثتان تتعلقان باحتجاز موظفين وطنيين. وكان ضمن الحوادث الأمنية الثلاثين التي وقعت ١٢ عملية سطو وثمان سرقات وخمس عمليات نهب، و ٣ احتجاجات شعبية غير عنيفة، وعملية تسلل إلى أحد المباني وحالة واحدة لمراقبة محتملة للعدو. وكانت نسبة ٧٥ في المائة من حوادث السلامة تتعلق بحوادث المرور، في حين شملت حوادث السلامة المتبقية أربعة حرائق وفضائناً واحداً.

#### خامساً - سوء السلوك الخطير، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٦٥ - واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى القضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين بشن حملة قوية لتفادي وقوع هذه الجرائم وتقديم المساعدة للضحايا بشكل أكثر تنسيقاً.

وقام ممثلي الخاص بتعزيز التوعية بمعايير السلوك والانضباط لدى الأمم المتحدة أثناء الزيارات التي قام بها إلى مكاتب البعثة الموجودة في مختلف أنحاء البلد، وعرف جميع الموظفين بالتزامهم ودعا المديرين والقادة ليكونوا قدوة بتنفيذ سياسة تقوم على عدم التسامح إطلاقاً مع جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

## سادسا - الجوانب المالية

٦٦ - قُدمت الميزانية المقترحة التي أعدتها للإنفاق على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والبالغة ٨٠٠ ٢٨٨ ٢٧٥ دولار إلى الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها خلال الجزء الثاني من دورتها السبعين المستأنفة. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، فستقتصر كلفة الإنفاق على البعثة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧.

## سابعاً - ملاحظات

٦٧ - أود أن أشكر السلطات الكونغولية وشعب الكونغو على حسن الضيافة التي حظيت بها أثناء الزيارة التي قمت بها مؤخراً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد سررت أن أرى بنفسى مدى التقدم الذي أحرز منذ زيارتي الأولى إلى البلد قبل أكثر من تسع سنوات. ومن العلامات المشجعة أيضاً التقدم الملموس الذي أحرز على مستوى تعزيز قدرات القوات المسلحة لهذا البلد، ولا سيما التزام الحكومة بالتصدي لمشكلة تجنيد الأطفال، بالتوازي مع إحراز تقدم صوب تنفيذ خطة العمل لمكافحة العنف الجنسي التي وضعتها القوات المسلحة، والتحضيرات لإعادة إدماج الآلاف من المقاتلين السابقين المسلّحين، إلى جانب إعطاء دفع لإصلاحات جهاز الشرطة. وتلك جهودٌ جديرة بالثناء.

٦٨ - ورغم إحراز ذلك التقدم، فإني أشعر بالقلق بسبب استمرار التوترات السياسية والطريق المسدودة التي وصلت لها العملية الانتخابية. ولهذا، أشجع جميع الجهات الفاعلة السياسية على العمل معاً من أجل إجراء عملية شاملة وذات مصداقية وفقاً لما نص عليه الدستور. ويكتسي إجراء انتخابات ذات مصداقية في إطار أحكام الدستور أهمية بالغة لتعزيز التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية على امتداد العقد الماضي. وأنا أحث الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية على أن تبذل ما أوتيت من جهد لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية وفي المواعيد المحددة وعلى الحفاظ على السلام. ويجب معالجة الاختلافات

بوسائل سلمية. ولهذا الغرض، أشجع جميع الجهات السياسية الكونغولية المعنية على المشاركة البناءة في حوار سياسي مفيد يضع المصالح الوطنية فوق كل الاعتبارات وأحثها على أن تتعاون بشكل تام مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد آدم كجو. إذ أن اندلاع أزمة دستورية سيقوض المكاسب السياسية والاقتصادية الكبيرة التي تحققت حتى الآن، وسيؤدي إلى احتمال كبير في الانزلاق مجدداً إلى دائرة النزاع. وأشجع الشركاء الإقليميين والدوليين على إقناع الأطراف الكونغولية المعنية بضرورة الحفاظ على الجهود الجماعية والاستثمارات التي بُذلت على مدى السنوات الماضية.

٦٩ - ويساورني قلق بالغ بسبب تزايد القيود المفروضة من قبل سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على الحيز الديمقراطي، ولا سيما استهداف أفراد من المعارضة ومن وسائل الإعلام والمجتمع المدني. ولذلك أدعو السلطات إلى احترام وحماية الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي على النحو المنصوص عليه في دستور هذا البلد. وأحث جميع القادة على الامتناع عن إصدار تصريحات ملهبة للمشاعر تحرض على العنف.

٧٠ - ويمثل إعداد سجل ناخبين محدث وموثوق ضرورةً سياسية وركيزة لإجراء عملية انتخابية ذات مصداقية. ويجب بذل كل الجهود الممكنة لضمان المضي قدماً في التحضير للانتخابات بوتيرة سريعة. وتوجد بعض الظروف اللازمة، وليس كلها، لكي يتسنى للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إجراء مراجعة ذات مصداقية لسجل الناخبين. وفي ذلك السياق، طلبت اللجنة مساعدةً البعثة على تحديث سجل الناخبين. وسيساعد ذلك الدعم اللجنة على الاضطلاع بدورها الأساسي في تنظيم الانتخابات، وسيعزز مصداقية مراجعة السجل، وذلك عملاً بالشروط الواردة في الفقرة ٢٠ من القرار ٢٢١١ (٢٠١٥)، وسيزيل تلك العقبة الماثلة أمام إجراء الانتخابات في مواعيدها. ولذلك أوصي بأن يأذن مجلس الأمن للبعثة بالشروع في تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من أجل مراجعة سجل الناخبين. ويجب تفادي عدد من المخاطر عند تقديم هذه المساعدة. فمراجعة السجل الانتخابي مراجعةً كاملة قد تؤدي إلى تأخير تقني في إجراء الانتخابات إلى ما بعد الإطار الزمني الذي ينص عليه الدستور. وسيتعين إجراء تقييمات مستمرة لعملية المراجعة لتقليص إمكانية وقوع هذا الاحتمال. وقد وافقت اللجنة، من حيث المبدأ، على الرصد المشترك للعملية مع البعثة ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع الشركاء الرئيسيين الآخرين لكفالة القيام بها بأسرع وقت ممكن وبطريقة موثوقة. وسيكون من الأهمية بمكان أن تتوصل الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية إلى اتفاق بشأن الإطار الزمني وبشأن مدى مراجعة سجل

الناخبين. ومن ثم فيني أدعو جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل في أقرب وقت ممكن.

٧١ - ويبحث الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على بالغ القلق. وأنا أشعر بالجزع حيال استمرار الهجمات على المدنيين العزل في أقاليم بيني ولوبيرو وواليكالي من مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وتواصل الجماعات المسلحة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي وقد تسببت في نشأة ظروف حرجة للغاية بالنسبة للمشردين وللجماعات المحلية. ولا تشكل زيادة انقسام الجماعات المسلحة خطراً على المدنيين فحسب، بل إنها تمثل عقبة أمام تحييد تلك الجماعات. ويجب أن نبذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين من ولايات تلك الجماعات المسلحة.

٧٢ - وليس هناك أي حل عسكري بحث لمشكلة الجماعات المسلحة. ويتطلب التصدي للمشكلة التي تمثلها تلك الجماعات بفعالية أكثر اتباع نهج مصممة خصيصاً ومزيجاً متوازناً من الإجراءات العسكرية وغير العسكرية. ويجب أن تكون قوات البعثة على استعداد تام لاستخدام القوة ضد الذين يشكلون خطراً على السكان المدنيين، وأن تفعل ذلك بشكل وقائي. ويتطلب التصدي للخطر الذي تشكله تلك الجماعات المسلحة أيضاً أن تضطلع البعثة بمسؤولياتها بفعالية من خلال تحسين أداء العنصر العسكري وعنصر الشرطة بها. وينبغي أن يظل شن عمليات هجومية محددة الهدف لشل نشاط الجماعات المسلحة المهمة الرئيسية لواء التدخل التابع للقوة. ومع ذلك، يجب اتخاذ تدابير عاجلة من أجل ضمان مساهمة أكثر فعالية للألوية الإطارية في شل نشاط الجماعات المسلحة وحماية المدنيين. ولتحقيق نتائج مستدامة، ينبغي النظر إلى حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة بوصفه مسؤولية على نطاق البعثة، باستخدام الوسائل العسكرية وغير العسكرية، بمساهمة منسقة ونشطة من جميع عناصر القوة، والشرطة، والعناصر المدنية في البعثة. ويُعتبر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وبسط سلطة الدولة؛ والجهود المبذولة لتعطيل قاعدة دعم الجماعات المسلحة وشبكاتهما وتمويلها، علماً وأن بعضها ذات طابع إجرامي، في غاية الأهمية لتحديد الجماعات المسلحة، وتتطلب المزيد من التركيز.

٧٣ - ولا تزال الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون مهمةً كما يكتسب تنفيذها أهميةً حاسمةً لتحقيق السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى. ولا يزال تنفيذ إعلان نيروبي والإطار يواجه العديد من التحديات. وأدعو جميع الأطراف الموقعة على الإطار إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الإطار وإلى العمل معاً من أجل ضمان الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

٧٤ - وأنا سعيد بالزخم الإيجابي الذي تحقق حتى الآن بفضل تعميق الشراكة بين البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي تضمن توقيع الترتيب التقني في ٢٨ كانون الثاني/يناير من أجل استئناف التعاون العسكري في مواجهة الجماعات المسلحة. وسيجعل التعاون الوثيق بين الحكومة والبعثة، الذي يحقق التضافر بين الجهود العسكرية وغير العسكرية، الجهود المبذولة من أجل تهيئ الجماعات المسلحة وحماية المدنيين أكثر فعالية. ولا يزال الحوار الاستراتيجي بين البعثة والحكومة يشكل محفلا هاماً لمعالجة المسائل التي تبعث على الانشغال. وأنا أرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة والبعثة من أجل وضع استراتيجية انسحاب للبعثة، وأتطلع قدماً إلى إنهاء تلك العملية بسرعة.

٧٥ - وفي رسالتي المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/983)، اقترحت إجراء تخفيض إضافي لقوة البعثة بواقع ١٧٠٠ فرد، مع مراعاة ازدياد تعقيد الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة تنفيذ الولاية بمزيد من الفعالية في الأشهر المقبلة. وينبغي أن يُنظر إلى ذلك بوصفه خطوة ملموسة نحو تيسير استئناف الحوار الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والحكومة بهدف التوصل إلى هدف مشترك: وهو الانسحاب التدريجي والمرحلي للبعثة الذي يحافظ على المكاسب والاستثمارات التي تحققت حتى الآن وتفادي عودة عدم الاستقرار أو النزاع مجدداً. وسيكفل تحويل القوة، إذا تم تنفيذه بشكل تام وبالموارد الضرورية، أن تواصل البعثة العمل بفعالية على مستوى ولايتها المتصلتين بتحييد الجماعات المسلحة وبتوفير الحماية، وأن تتصدى بسرعة وبقوة للتهديدات في جميع أنحاء الجزء الشرقي من البلد، وأن تغطي المناطق المتضررة من النزاع، حتى في ظل التخفيض التدريجي لحضور البعثة الثابت.

٧٦ - ولا يزال وجود البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضرورياً، ولا سيما فيما يتعلق بدورها السياسي وبوظائفها الأساسية الأخرى. ولهذا أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢١١ (٢٠١٥)، لمدة سنة واحدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧.

٧٧ - وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني لمامان سيديكو، ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولجميع موظفي البعثة ووكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها على العمل المضي والمتواصل الذي يقومون به من أجل استعادة السلام والاستقرار في هذا البلد بشكل دائم. وأود أيضاً أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، والجهات المعنية الدولية والإقليمية الأخرى على مشاركتها النشطة دعماً للسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.



Map No. 4412 Rev. 18 UNITED NATIONS January 2016 (Colour)

Department of Field Support Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)